

## العالم ما بعد زلزال برج بابل الجديد: فوضى عالمية أم عودة على بدء؟

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي (\*)

«وكانت الأرض كلها لغةً واحدة وكلامًا واحدًا» (تكوين ١١ : ١)

ارتبط الكلام على الأزمات الماليّة والاقتصاديّة المتعاقبة مؤخرًا بالكلام على تراجع ظاهرتي العولمة والحدّات. أمّا سبب ذلك الربط فيعود إلى أنّ مفاهيم العولمة والحدّات التي شدّدت على الديمقراطيّة الليبراليّة وقيمتها بوجهها الغربيّ الشموليّ، وحقوق الإنسان، وازدياد اتّكال الدول بعضها على بعض، ورواج الثقافة الغربيّة وأنماط حياتها، قد انحسرت تدريجيًّا نتيجة هيمنة النظام الاقتصاديّ الذي أسّست له النظريّة الليبراليّة الجديدة. فلقد روّجت تلك النظريّة لاقتصاد غايته «المنفعية»، فبات تنامي القدرة الاقتصاديّة والفردانيّة والجشع من الأولويّات، في ظلّ سياسة الأسواق المفتوحة، وبوجه خاصّ بدءًا من الثمانينيّات بفضل الدعم الذي حظيت به تلك السياسة من قبل بعض القادة أمثال مرغريت تاتشر ورونالد ريغان. وبالتالي، اتّخذت العولمة والحدّات معنًى تجاريًّا متزايدًا، أفقدتهما الكثير من مضمونهما الثقافيّ وقيمتها.

أمّا الأزمات الماليّة والاقتصاديّة المتعاقبة فخلّفت عالمًا مبعثرًا شبيهًا بعالم ما بعد برج بابل. فمنذ سقوط حائط برلين في العام ١٩٨٩ وانهار الشيوعيّة في العام ١٩٩١، يبدو العالم أمام وضع جديد يطبعه الغموض

(\*) مدير دار المشرق ومجلّة المشرق. حُرّر هذا المقال في ١٨ حزيران ٢٠١٠.

الشديد لجهة مستقبله. فلقد مثّلت ليبرالية السوق طويلاً «برج بابل» الجديد. فأسواق عدد كبير من البلدان ارتبطت بعضها ببعض، وكذلك الأمر في ما خصّ مصارف تجارية وشركات تأمين كبرى وبورصات في مناطق مختلفة من العالم، إذ سمحت دول كثيرة بحرية حركة البضائع والخدمات والعمّال، وألغت الرقابة على الصرف أو التحكم به دعماً لسياسة الأسواق المفتوحة، وسمحت بنقل رؤوس الأموال منها وإليها بسهولة<sup>(١)</sup>، واضطلعت بدور مهمّ في تلك العمليات المراكز المالية الخاصة (Offshore financial centers) بسبب أنظمتها المالية المتساهلة وضرائبها الخفيفة، كما وجد العديد من البلدان في الأسواق الدولية ما تحتاج إليه من أموال لتغطّي ديونها العامة أو لتمويل مشاريعها وتجاريتها، وأصبحت «القيمة العادلة» (Fair value) لا سعر الشراء مقياس التعامل التجاري.

ولكن لم يخطر على بال أحد أنّ النقاش الذي دار في الأوساط المصرفية الأميركية بشأن ديونها في العام ٢٠٠٧، كان بمثابة بداية انهيار سياسة ليبرالية السوق. فالأزمة أثّرت سلباً وبسرعة في كبرى الشركات العالمية المنتجة للصلب والسيارات، وتراجعت العمليات العقارية في العديد من البلدان، وارتفع معدّل البطالة العالمي ارتفاعاً حاداً، وانخفضت قدرات المصارف على الإقراض وتسديد الديون. وقد وجب على الحكومات التي آمنت بليبرالية السوق سابقاً، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وبلدان أخرى، إغاثة مؤسسات مصرفية كبيرة طالما عدّت ضماناً للنظام الاقتصادي القائم، الأمر الذي أدى إلى مخاوف السقوط في فتح

(١) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى البعد الإقليمي في نموّ التجارة الدولية. فجميع أعضاء منظمة التجارة الدولية البالغ عددها ١٥٣ دولة، وتمثّل ٩٧ بالمائة من تجارة العالم، ترتبط بعضها ببعض باتفاقيات إقليمية متعدّدة. وعلى سبيل المثال، فمنذ العام ١٩٩٤، ترتبط الولايات المتحدة الأميركية وكندا ومكسيكو باتفاقية تجارية تزيل تدريجياً عوائق التبادل الحرّ بينها (North American Free Trade Agreement). وفي وسط أوروبا، عُقدت اتفاقية تجارة حرة في العام ١٩٩٠ (Central European Free Trade Agreement)، أصبحت تضمّ إلى الآن ١٥ بلداً غير منضمة إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اتفاقيات ثنائية عديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول من أوروبا الوسطى والشرقية. كما ازدادت الاتفاقيات المماثلة ذات الطابع الإقليمي في أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

«الحمائية»، أو أقله تنامي تدخّل الدولة لضبط إيقاع الاقتصاد، بعد انحسار هذا النموذج طوال العقود الثلاثة الماضية، باستثناء البلدان التي بقيت فيها مركزية الدولة أساسية، مثل فرنسا وألمانيا والهند والصين، والتي كانت الأقل تأثراً بالأزمة. لقد انهارت النظرية القائلة إنّ السوق سيصحح أخطائه بنفسه، وانهار معها النظام القديم. ولكن ما هي اتجاهات الزمن الجديد؟ ماذا يعني الكلام على زمن الخروج من مركزية الغرب أو أحادية القطب، أعلى المستوى الاقتصاديّ كان ذلك، مع الحديث عن انتقال مركز الثقل الاقتصاديّ العالميّ، أم على المستوى السياسيّ والثقافيّ، مع الحديث عن أنماط عولمة وحدائث متعدّدة تفرض نفسها بفضل التغيير الاقتصاديّ الحاصل؟ وإذا استعادت ليبرالية السوق حيويّتها تدريجيّاً بناءً على الأسس نفسها التي أدت إلى انهيارها، في ظلّ غياب الحلول الدوليّة البديلة، فهل يمكن الكلام بعد على أفول زمن الغرب؟ بغية محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، نتوقّف أولاً على وضع أزمة النظام الماليّ والاقتصاديّ العالميّ الحاليّ، ومن ثمّ نناول أبرز السيناريوات المرتقبة للمشهد الدوليّ.

## أولاً - أزمة النظام الماليّ والاقتصاديّ العالميّ : نهاية زمن وبداية آخر؟

تبعاً للتقارير الاقتصادية والمالية الصادرة عن صندوق النقد الدوليّ في العام ٢٠١٠<sup>(٢)</sup>، يشهد الاقتصاد العالميّ تحسّناً ملموساً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على السوق الماليّ، لكنّ الوضع لم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار الراسخ. ومن الملاحظ أنّ عدداً من البلدان النامية، ولا سيّما الآسيوية منها، هي المتقدّمة اقتصادياً، في حين أنّ اقتصاد البلدان المتقدّمة يشهد نمواً بطيئاً، وفي طليعتها الولايات المتّحدة الأميركيّة ومن ثمّ أوروبا فاليابان. وسياسات غالبية البلدان المتقدّمة هذه الضريبية والمالية والاقتصادية تواجه تحديات كبيرة، إذ عليها أن توفّر الدعم اللازم للنموّ وتقليل نسب البطالة العالية، وتتبنّى إستراتيجيات يمكنها على المدى المتوسّط أن تستوعب الدين العامّ تدريجيّاً. أمّا الدول النامية التي تشهد تدفقاً متزايداً لرؤوس الأموال،

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2010/01/index.htm>; (٢)

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/index.htm>

فالتحدّي الذي تواجهه يتمثّل بقدرتها السياسيّة والاجتماعيّة على استيعاب الوضع المستجّد. وفضلاً عن ذلك، من المتوقع أن تبقى نسبة الفقر على ارتفاع في عدد من البلدان وبوجه خاصّ الأفريقيّة منها، وتواجه بعض البلدان تحديّات اقتصاديّة قاسية، كان آخرها اليونان<sup>(٣)</sup>.

غير أنّ التحديّ الكبير يتمثّل بضرورة إجراء إصلاحات تنظيميّة ماليّة واقتصاديّة عالميّة لا تبدو إلى الآن على سلّم أولويّات الدول القادرة، بل في وقت يبدو العالم فيه أقلّ تماسكاً، مع الابتعاد المتزايد عن المحور الأحاديّ من جهة، وانصراف إدارة أوباما إلى مواجهة البطالة الداخليّة القاسية والضغط الماليّة من جهة ثانية. أضف إلى ذلك أنّ أيّاً من الدول النامية لا يسعها الاضطلاع بموقع القيادة العالميّة.

لقد سبق للخبير الماليّ والمستثمر العالميّ جورج سوروس<sup>(٤)</sup> أن أشار إلى أنّ النظام الماليّ العالميّ قد أنعش اصطناعياً بدل أن يُترك ينهار. ولكنّ العافية المستعادة اصطناعياً يمكن أن تؤدّي في أيّ وقت إلى أزمة جديدة. فالأزمة التي حصلت ليست مثل سابقتها، ولا تنفع بالتالي المعالجات التقليديّة، أي إسعاف المؤسّسات المنهارة واتباع سياسة التحفيز الماليّ والضريبيّ. والسبب هو أنّ النظام العالميّ نفسه انهار وانهارت معه، كما سبق القول، النظريّة الخاطئة القائلة بقدرّة السوق الماليّ على تنظيم نفسه بنفسه. فلا بدّ بالتالي من تنظيمات وضوابط عالميّة جديدة. إلّا أنّ

(٣) من تأثيرات الأزمة كان تراجع دُخل روسيا وإيران اللتين تتكلان بشكل أساسيّ على إنتاج النفط. فالبطالة في روسيا تجاوزت ١٢ بالمائة، في حين انخفضت مداخيل إيران من النفط والغاز في العام من ٨٢ بليون دولار في العام ٢٠٠٧، إلى ٣٣ بليون في العام ٢٠٠٩، وبلغ تضخّمها ٢٠ بالمائة. ولكنّ تبقى البلدان الأفريقيّة الأشدّ تأثراً بالأزمة، الأمر الذي قد يعكس سلبيّاً على استقرار عدد منها، لا سيّما وأنّ تدفّق رؤوس الأموال إلى عدد كبير من تلك البلدان تراجع بشكل مأسويّ، كما تراجعت المساعدات الرسميّة. أنظر على سبيل المثال:

Shimelse Ali, «Impact of the Financial Crisis on Africa»:

<http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=22995>

George Soros, «Amid improving economic figures, the danger of protectionism is great», in: *The Daily Star*, (29/12/2009).

الحكومات تركّز جلّ اهتمامها الآن على اقتصادها الخاصّ، الأمر الذي يهدّد أسواق المال الدوليّة بسياسات فوضويّة قد تكون عواقبها وخيمة، مثل انتقال الأعمال إلى البلدان التي تتساهل بالضوابط الماليّة والاقتصاديّة، فتتعرّض بذلك دول أخرى إلى مخاطر لا طاقة لها على احتمالها. إضافة إلى ذلك، تبقى التنظيمات والضوابط المرجوّّة صعبة التحقيق. فمصالح البلدان مختلفة وغالبًا متضاربة، ولا عجب أن تكون الحلول عسيرة. وخير برهان على ذلك، هو إخفاق دول الاتّحاد الأوروبيّ على إجراءات واحدة سريعة وفعّالة لمواجهة الأزمات المتتالية، وآخرها كانت أزمة اليونان وأزمة «اليورو» التي أعقبتها، ويخشى أن تمتدّ الأزمة إلى البرتغال وإسبانيا، فتفشل مجموعة الدول الثماني التي يبدو أنّ دورها انتهى، ومجموعة الدول العشرين على السواء، في مواجهة الأوضاع بفعاليّة، باستثناء توسيع صندوق النقد الدوليّ، فكم بالحريّ باقي الدول. وخلاصة القول إنّه بقدر ما يجب أن تكون الحلول دوليّة، فإنّ السياسات الاقتصاديّة والماليّة معقّدة للغاية ومتشعّبة بين المحليّ والعالميّ. وهكذا يبقى العالم بالانتظار في وقت يستعيد السوق الاقتصاديّ والماليّ عافيته على الأسس القديمة.

## ثانيًا - السيناريوات الأبرز

### أ - عالم متعدّد الأقطاب مع أولويّة الولايات المتّحدة الأميركيّة

أطلق فريد زكريّا، الكاتب والصحافيّ الأميركيّ الهنديّ الأصل، في العام ٢٠٠٨ نظريّته عن انتهاء زمن السلام الأميركيّ (The End of Pax Americana)<sup>(٥)</sup>، عازيًا ذلك إلى تقدّم الاقتصاد العالميّ وتمدّده على نحو لا سابق له بفضل ذلك الزمن تحديداً. فلقد انتقل الثقل الماليّ والاقتصاديّ إلى دول متعدّدة في العالم، وبرزت شركات كبرى منها ما له أكثر من لون وطنيّ واحد، وتتمركز في بلدان كثيرة مثل البرازيل ومكسيكو وكوريا الجنوبيّة وتايوان والهند والصين وغيرها. لذا، يمكن الكلام على نهضة «باقي العالم» (The rise of the rest of the world). فالابتعاد عن عالم القطب الواحد

Fareed Zakaria, *The Post-American World*, W.W. Norton & Company, Inc., 2008. (٥)

صناعياً ومالياً واجتماعياً وثقافياً أصبح أمراً واقعاً. ومما لا شك فيه أنّ هذا التغيير سيولّد مشهداً مختلفاً عن المشهد الذي تعودّه العالم في ما خصّ الأفكار والفنّ والاقتصاد والأعمال، بل الحرب والسلم أيضاً. ولكن، تبعاً لذكرياً، يبقى العالم في ظلّ القطب الواحد سياسياً وعسكرياً، على الرغم من علامات الوهن السياسيّ والعسكريّ التي طبعت ذلك القطب مؤخراً. ففي نظره، لا تسعى القوى العالميّة الصاعدة إلى قلب النظام القائم، على خلاف ما كان يحصل في الماضي، بل تركز على خدمة مصالحها وتسويق أفكارها. غير أنّ هذا الواقع يطرح مشكلة التنسيق بين لاعبين دوليين كثر، لا سيما وأنّ مؤسّسات التعاون الدوليّ في حالة تراجع، ولا تتلاءم والتطوّر الحاصل. فأعضاء مجلس الأمن الدائمون، على سبيل المثال، يمثلون المنتصرين في حرب حطّت أوزارها منذ أكثر من ستين سنة، ومجموعة الدول الثماني لا تضمّ الصين والهند والبرازيل، وصندوق النقد الدوليّ يرئسه، عملاً بالتقليد، أوروبيّ، كما يرئس البنك الدوليّ أميركيّ.

إزاء هذا المشهد، يرى ذكرياً أنّ دور الولايات المتّحدة الأميركيّة التي يتمتّع مجتمعها بقدرة كبيرة على تقبّل الثقافات والأفكار والخدمات والبضائع، وعلى التأقلم مع الأوضاع المستجدّة، هو في جمع القوى الصاعدة عالمياً، بغية تعميق الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة العالميّة، وقبول تعاونها مع غيرها: مع الصين من أجل مصالحها الماليّة، ومع روسيا بغية الحدّ من انتشار السلاح النوويّ، ومع الاتحاد الأوروبيّ لحماية قواعد التجارة الدوليّة، ومع البرازيل لتحافظ على مكانتها في أميركا اللاتينيّة<sup>(٦)</sup>. أمّا المدخل للاضطلاع بهذا الدور، فهو أن تبرهن الولايات المتّحدة أنّها ملتزمة به قولاً وفعلاً، إذ إنّ سياستها الدوليّة انطبعت بازدواجيّة المعايير وأحياناً كثيرة بتجاهل الآخرين. وعلى الرغم من بوادر جديّة لتغيير أسلوب الولايات المتّحدة الأميركيّة مع انتخاب باراك أوباما، يرى ذكرياً أنّ الرئيس الجديد ينتهج في تنفيذ خياراته السياسيّة الصائبة نهجاً مبعثراً وقاصراً.

يلتقي كيشور محبوباني، الدبلوماسيّ السنغافوريّ السابق والأستاذ

«Barack Obama fait du bon travail», interview in: *L'Express* (04/11/2009). (٦)

الجامعي، وفريد زكريّا على أنّ التغيير الذي طرأ على الساحة الدوليّة نهائيّ وحاسم لجهة الخروج من مركزيّة الغرب أو أُحاديّة القطب<sup>(٧)</sup>. في نظره، ساد الغربُ الساحةَ الدوليّةَ طوال قرنين من الزمن، وخلق المؤسسات والمنظّمات الدوليّة ووضع القوانين بغية المحافظة على سيطرته. غير أنّ تلك المؤسسات ما عادت قادرة على مواجهة تحديات القرن الجديد، كما وأنّ دول الشرق الجديد، وتحديدًا الصين والهند ودول آسيويّة أخرى، استوعبت إنجازات الغرب في حقول عدّة، من علم وتكنولوجيا واقتصاد حرّ، وتشهد حاليًّا نموًّا اقتصاديًّا وثقافيًّا مثيرًا. ومن المتوقع أن تصبح الصين والهند واليابان من أقوى اقتصاديّات العالم في العام ٢٠٥٠. لقد أتى الزمن لكي تعود آسيا وتشغل مكانتها الدوليّة التي كانت لها طوال ثمانية عشر قرنًا قبل صعود الغرب. لقد انتهى الزمن الذي بقي الآسيويّون فيه متفرّجين على الغرب أو في موقع الدفاع إزاء تجارته وفكره وقوّته، وأصبح من واجب الغرب أن يشاطر آسيا قوّته، فيسلمّ الدول الآسيويّة مثلًا صندوق النقد الدوليّ، والبنك الدوليّ، ومجلس الأمن. ولا يخفي محبوباني أنّ التحديّ الأساسيّ يكمن في قبول الولايات المتّحدة الأميركيّة دخول قوى جديدة في النظام العالميّ. وفي الواقع، ثمة مشكلة تعاني منها الولايات المتّحدة الأميركيّة تتمثّل بعدم اعترافها بالتغييرات بدءًا بإخفاقاتها في أكثر من بلد في العالم، مثل العراق وفلسطين ولبنان، بل يبدو وكأنّها تجهل التاريخ والثقافة، وهذا أمر كارثيّ، فضلًا عن عدم الانسجام بين المبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان التي يروّج لها الغرب عمومًا، والولايات المتّحدة الأميركيّة خصوصًا وسياسات تلك الدول. فمن الملاحظ في هذا السياق أنّ الدول اللاديموقراطيّة تلاقي دعمَ الدول الديمقراطيّة بامتياز، أي الغربيّة.

إنّ صعود «باقي العالم» في كلتا المقاربتين، لا يعني تراجع الغرب، بل نموّ بلدان أخرى، وإن كانت الأزمات الاقتصاديّة والماليّة الأخيرة أثّرت سلبيًّا في وتيرة نموّ الغرب. أمّا الكلام على التراجع فيبدو متّصلًا اتّصالًا وثيقًا بضعف قدرة الولايات المتّحدة الأميركيّة على فرض إرادتها على

Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere : The Irresistible Shift of Power to the East*, PublicAffairs, New York, 2008. (٧)

البلدان الأخرى، كما حاولت القيام بذلك إدارة جورج بوش الابن، مع احتفاظها بتفوقها العسكري وقدرتها على اتخاذ المبادرات السياسيّة، بل الاقتصاديّة والماليّة لتنسيق الجهود العالميّة بغية إرساء نظام ماليّ واقتصاديّ جديد. ويبدو أنّ هذا الدور مرشّح ليتشبّه بتزايد عندما نرى أنّ صعود «باقي العالم» يعتمد حصريّاً على نظام السوق الحرّة.

## ب - الصين: منافس الولايات المتّحدة الأميركيّة الأقوى ولكن من دون مشروع دوليّ

بدأت الصين الراح الأوّل من الأزمات الأخيرة، فمؤدجها الماليّ المعزول وغير المدين بقي سليماً وقويّاً، بحيث كانت قادرة على تقديم قروض لبلدان أخرى من أجل غايات تحفيزيّة، ووصل احتياط تبادلها الخارجيّ إلى ما يقارب ٣.٢ ترليون دولار<sup>(٨)</sup>. ولا شكّ في أنّ ذلك سيدعم موقعها الدوليّ، وستبرز علاقاتها بالولايات المتّحدة الأميركيّة الأهمّ على الساحة العالميّة، لا سيّما وأنّها مرشّحة لتحلّ محلّ اليابان كثاني قوّة اقتصاديّة في العالم. ومما لا شكّ فيه أنّ الولايات المتّحدة والصين هما الدولتان القادرتان الآن على النهوض بالاقتصاد العالميّ. ولكن، هل ستؤدّي قوّة الصين المتعاضمة إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصاديّ والجيوسياسيّ الدوليّ؟

لا تبدو العلاقات الأميركيّة الصينيّة إلى الآن خلافيّة في ما خصّ عددًا من القضايا الدوليّة، مثل الحدّ من السلاح النوويّ ومكافحة الإرهاب والاستقرار العالميّ. فأقلّه، هذا ما نتج من زيارة الرئيس الأميركيّ أوباما بيجينغ في تشرين الثاني ٢٠٠٩، ومن سياسة الصين الخارجيّة. غير أنّ الخلافات بدأت كبيرة بشأن السياسة التجاريّة<sup>(٩)</sup>. فالصين كانت تتابع عقد اتّفاقات تجاريّة في آسيا بمعزل عن الولايات المتّحدة، الأمر الذي قد

(٨) Roger Altman, «Globalization in Retreat», in: *Foreign Affairs* (July-August, 2009), pp. 2-7.

(٩) Dexter Roberts, «Obama's China Visit Yields Little Progress», in: *Businessweek* (November 17, 2009).



يجعلها مع الوقت اللاعب الاقتصاديّ الأقوى في القارّة. كما وأنّها قدّمت قروضاً إلى بلدان في القارّة الأفريقيّة التي تنفّذ فيها استثمارات غير مسبوقه، وتستفيد بشكل متزايد من الموادّ الخامّ فيها. فضلاً عن ذلك، لا تزال الصين تعتمد على السوق الأميركيّ، وهي أكبر حامل لسندات الخزينة الأميركيّة التي تمثّل مصدر إنفاق الولايات المتّحدة الأميركيّة الرئيسيّ. وفي مقابل مخاوف الولايات المتّحدة الأميركيّة من تنامي قدرة الصين الاقتصاديّة والماليّة، اتّهمت الصينُ إدارةً أوباما بانتهاج سياسة «الحمايّة» التجاريّة والتضييق على الشركات الأميركيّة العاملة فيها عن طريق فرض ضرائب عالية عليها، والابتعاد عن سياسة السوق المفتوحة.

مهما يكن من أمر، فثمة أمران يتّضحان من طرف الصين في ضوء التطوّرات الأخيرة: الأوّل، هو أنّ نموّ الصين الاقتصاديّ لا يترافق وتغييرات سياسيّة داخلية، فنظام الحزب الواحد لا يزال قائماً، ويبدو الشعب الصينيّ مؤثراً إلى الآن الاستقرار السياسيّ والازدهار الاقتصاديّ على حرّيته الشخصية. وهذا يطرح بلا شكّ حاجزاً في وجه أيّ طموح لتوسيع نفوذ سياسيّ صينيّ عالميّ يرافق نفوذها الاقتصاديّ، فمن الصعب أن تتحوّل الصين إلى قوة رائدة عالمياً من دون أن تصبح مجتمعاً ديموقراطياً منفتحاً. وثانياً، لا تتحرّك الصين إلى الآن إستراتيجياً على أساس مواجهة مع الولايات المتّحدة الأميركيّة. فأولوياتها تبقى ضمان أمنها الداخليّ واستقرارها ووصولها إلى موارد الطاقة والمحافظة على السوق الأميركيّة. وباستثناء مسألتيّ تايوان والتبت، ما من سبب يدعو إلى مواجهة بينها وبين الولايات المتّحدة. وخلاصة القول إنّ الصين لا تبدو حالياً تتصرّف دولياً بغية إضعاف الولايات المتّحدة أو مواجهتها، ولا محبّدة أيّ تغيير في النظام الاقتصاديّ والماليّ العالميّ الذي يدور لصالحها، ولا تطالب بإعادة تكوين المؤسسات الدوليّة. وإن كانت ستملك مع الوقت قوة اقتصاديّة قريبة من مستوى قوة أميركا، إلّا أنّ موقعها الدوليّ لا يحمل أيّ مضمون أيديولوجيّ<sup>(١٠)</sup>.

Zaki Laïdi, «le début du déclin américain?», in: *Esprit* (Février 2009), pp. 20-36. (١٠)

ولكن يبقى السؤال مطروحًا عن إمكانية أن تتحوّل سياسة الصين الحالية، ولا سيّما سعيها الدؤوب إلى البحث عن الطاقة والمعادن والموارد الضرورية لتلبية حاجات سكّانها الذين يؤلّفون خمس سكّان العالم، إلى أسباب نزاعات إقليمية، بل وحتى دولية<sup>(١١)</sup>.

### ج - عالم ثلاثي الأقطاب ومتعدّد الضواحي القويّة

سيؤدّي التحوّل الجاري في الثقل الاقتصاديّ من البلدان الأعضاء في منظمّة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD) إلى الأسواق الآسيوية، ولا سيّما الصين والهند، إلى أن يشغل المشهد الاقتصاديّ العالميّ مع حلول العام ٢٠٢٥، ثلاثة أقطاب رئيسيين، تتشابه لجهة ثقلها الاقتصاديّ: الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ والصين. فعلى الرغم من أنّ معدّل نموّ اقتصاد الهند يتجاوز ٨ بالمائة سنويًا، أي يفارق ٢ بالمائة عن نموّ الصين، فإنّ عدد سكّان الهند يقارب عدد سكّان الصين، وناجها الوطنيّ الإجماليّ يبقى مرتين أضعف من ناتج الصين. وبالتالي، سيلزم الهند مزيدًا من الوقت لتصبح على مستوى الأقطاب الثلاثة، ولن يكون وزنها السياسيّ العالميّ كبيرًا، إلاّ أنّها ستصبح بتزايد قوّة إقليمية متفوّقة. أمّا روسيا فستبقى أيضًا بعيدة عن مستوى الأقطاب الثلاثة، ولكنّها مرشحة لتشهد نهضة اقتصادية إذا انخرطت في الأسواق الدولية ونوّعت اقتصادها، وبقي سعر الغاز والنفط لصالحها. ومن المرجّح أيضًا أن تُبقي على سياستها الهادفة إلى التعويض عن اقتصادها الضعيف بقوّتها العسكريّة التي تبقى واهنة نسبيًا خارجًا عن ترسانتها النوويّة، وإرادتها المشاركة السياسيّة في الشؤون العالميّة كلاعب يميل تقليديًا إلى مواجهة الغرب عمومًا والولايات المتّحدة الأميركيّة خصوصًا.

ومن غير المتوقّع أن ترتفع دول أخرى على مستوى الصين والهند وروسيا الاقتصاديّ، ولا أن تكتسب نفوذًا دوليًا مثل نفوذ تلك الدول. ولكن سيتحسّن اقتصاد عدد من البلدان وقوّتها السياسيّة، وبوجه خاصّ البرازيل وإيران وتركيا وأندونيسيا وسنغافوره وكوريا الجنوبيّة وتايوان. وفي المقابل،

Robert Kaplan, «The Geography of Chinese Power», in: *Foreign Affairs* (May- (١١) June, 2010), pp. 22-41.

ستراجع اقتصاد العديد من الدول، وستبقى دول أفريقيا جنوب الصحراء الأشد تأثرًا بالأزمات الاقتصادية والمالية، وعرضة لأزمات داخلية وعدم استقرار سياسي. أما بلدان أميركا اللاتينية عمومًا، فستبقى، مع حلول العام ٢٠٢٥، متأخرة قياسًا على تقدّم دول آسيا الاقتصادي<sup>(١٢)</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى جملة تحديات ذات طابع قاريّ ودوليّ من شأنها أن تؤثر في ماجريات الأمور المرتقبة، ويمكن تلخيصها بالتالي<sup>(١٣)</sup>: **أولاً**، سيزيد عدد سكّان العالم حتّى العام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٠ بالمائة، ليصبح ٨ بلايين نسمة. و٩٧ بالمائة من هذا النموّ سيحصل في آسيا وأفريقيا. في حين ستواجه مناطق أخرى، ولا سيّما دول الاتحاد الأوروبيّ تراجعًا في نسبة النموّ السكانيّ، إذ يُتوقّع ألاّ تزيد نسبة سكّان تلك الدول عن ٦,٥ بالمائة من نسبة سكّان العالم. **ثانيًا**، سيكون في العالم حوالي ٢٥٠ مليون مهاجر في العام ٢٠٢٥، ٦٥ بالمائة منهم ستركّزون في البلدان المتقدّمة. أمّا أسباب الهجرة فتكون اقتصادية وسياسية بل وبيئية أيضًا، إذ يمكن أن يبلغ عدد اللاجئين نتيجة التغيّر المناخيّ في العام المذكور ما يقارب ١٥٠ مليون نسمة. وفي المقابل، ستحوّل حالات الفقر في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة مصدر عدم استقرار اجتماعيّ. ويُقدّر أن تكون نسبة المهاجرين المستقرّين في أوروبا ٩ بالمائة من مجموع السكّان، ونسبة مرتفعة أكثر في أميركا الشماليّة وأوقيانيا. **ثالثًا**، ستزيد المشاكل الغذائية في عدد كبير من البلدان الفقيرة وكذلك المشاكل الصحيّة، في حين أنّ عددًا من البلدان الصاعدة اقتصاديًا ستعاني في الوقت عينه من سوء التغذية والتخمة. **رابعًا**، إن لم تُعتمد مصادر طاقة جديدة، فإنّ أسعار النفط والفحم سترتفع، وتواجه بعض البلدان ولا سيّما أوروبا مشكلة تأمين مصادر طاقة كافية، لا سيّما وأنّها في العام ٢٠٣٠ ستستورد أكثر من ٧٠ بالمائة من مصادر طاقتها الضروريّة، إضافة إلى عواقب بيئية وخيمة.

The National Intelligence Council (NIC), *Global Trends 2025: A Transformed World*: (١٢)

[http://www.dni.gov/nic/PDF\\_2025/2025\\_Global\\_Trends\\_Final\\_Report.pdf](http://www.dni.gov/nic/PDF_2025/2025_Global_Trends_Final_Report.pdf)

European Commission, *The World in 2025. Rising Asia and socio-ecological transition*: (١٣)

[http://ec.europa.eu/research/social-sciences/pdf/the-world-in-2025-report\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/research/social-sciences/pdf/the-world-in-2025-report_en.pdf)

## خلاصة

يتضح ممّا تقدّم أنّ ثمة انتعاشاً لسياسة ليبرالية السوق، بفضل البلدان المتقدّمة والنامية على السواء، في وقت لا تبدو فيه الإصلاحات للنظام القائم مطروحة جدّياً. ويعني هذا، على المستوى الاقتصادي والماليّ، أنّ مخاطر نشوء أزمات جديدة تبقى قائمة، وإن كانت الحكومات عموماً، وحكومات البلدان ذات التوجّه الليبراليّ خصوصاً، تضطلع بدور استثنائيّ من شأنه حالياً أن يطبع العمليّات الماليّة والاقتصاديّة بشيء من الحذر. وثمة تداخل معقّد واتّكال متبادل بين البلدان المتقدّمة والنامية على السواء، يرجّح استمرار الوضع الراهن. لذا، يبقى العالم في هذا المضمار في وضع حرج وبحالة انتظار.

أمّا السيناريوات الأبرز التي استعرضناها فتعتمد بشكل رئيسيّ على تمديد الاقتصاد العالميّ الذي نشأ مع ليبرالية السوق. لذا، فإنّ أيّ تغيير جديد قد يطرأ على الوضع الماليّ والاقتصاديّ العالميّ سينتج معطيات جديدة قد تقلب جزئياً ولربّما كلياً تلك السيناريوات المرتقبة، أو تعزز فرص تحقيق أحدها على الآخر.

وماذا عن مستقبل قيم العولمة والحدّات من ديموقراطية ليبرالية وحقوق الإنسان؟ ليس الابتعاد عن مركزية الغرب أو القطب الأحاديّ، أو ضعف هذا القطب الذي عزّزته الأزمات الماليّة والاقتصاديّة الأخيرة، هما السببان الوحيدان اللذان يحثّان على طرح هذا السؤال، بل المنزلة المتدنيّة التي أولاها الغرب هذه القيم في سياساته الخارجيّة. فتلك السياسات سخّرت هذه القيم أحياناً كثيرة وتلاعبت بها من أجل غايات أخرى. لقد حولت تلك السياسات التي أعطت العولمة التجاريّة والمصالح الاقتصاديّة الأولويّة، حضور بلدان الغرب العالميّ عموماً إلى حضور خالٍ تقريباً من كلّ مشروع سياسيّ وثقافيّ وإنسانيّ سام. ولا يبدو أنّ هنالك أيّ تعيّر في هذا الصدد. ومثال حديث على ذلك هو اختيار الولايات المتّحدة الأميركيّة الصمت عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصين لصالح تقاربها الاقتصاديّ مع بيجينغ.

إنّ انتقال الثقل الاقتصاديّ إلى بلدان نامية ذات أنظمة حكم أوتوقراطية

أو عسكريّة أو توتاليتاريّة أو شعبيّة سيضعف حتمًا النزعة الديموقراطيّة الليبراليّة في العالم، كما سيضعف حقوق الإنسان، ولا سيّما حقوق العمّال والأطفال في بلدان كثيرة. ولكن على ما يبدو، ما من خطاب أيديولوجيّ مناهض للديموقراطيّة الليبراليّة يتّخذ بُعدًا دوليًا أو يُترجم بتكتّلات سياسيّة أو عسكريّة. غير أنّ بروز عالم متعدّد المراكز الثقافيّة والفكريّة، يولّد فرصة تلاقٍ جديدة، ولربّما يفسح في المجال أيضًا إلى فصلٍ واضحٍ بين قيم العولمة والحدّاتة بشكلها الغربيّ وسياسات بلدان الغرب.